Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

نظام البلديات في الجزائر بين التمويل المحلي والإصلاح التنموي

دراسة حالة بعض بلديات ولاية مسيلة

The municipal system in Algeria between domestic financing and development reform

A case study of some municipalities of M'Sila Province

عزوز محمد azzouz Mohamed ، جلود رشيد djeloud rachid
azzouzmoh2@gmail.com rachiddj01@gmail.com
جامعة زيان عاشور بالجلفة university of djelfa ziane achou
المؤلف المرسل: عزوز محمد azzouz mohamed الإيميل: azzouzmoh2@gmail.com

تاريخ الاستلام : 2020-05-20 تاريخ القبول : 2020-05-25

ملخص:

تعمل البلدية في الجزائر إلى تحقيق التنمية المحلية وتجعلها هدفا من أهدافها، ودلك ن خلال ما توفره لها الدولة من تمويل لميزانيتها المخول لها بموجب القانون .

للبلديات دورا هاما ورئيسيا في تحقيق التنمية وتقديم الخدمات للمواطنين حيث تمثل المجالس المحلية شكلا من أشكال اللامركزية الإدارية وهي مؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي والاستقلال الإداري والشرعية القانونية وهي الأقرب إلى المجتمع المحلي كما إنها حلقة الوصل بين المواطن والجهات الرسمية. سيتم في هذه الورقة البحثية إبراز اهمم الآليات التي تقوم عليها البلدية من اجل تحقيق التنمية و مواجهتها لعوائق العجز المالي .

كلمات مفتاحية: البلدية. التمويل المحلي.، التنمية. الاصلاح.

Abstract

The municipality in Algeria works to achieve local development and makes it one of its goals, and this is also through what the state provides to it for its budgetary budget authorized by law.

Municipalities have an important and major role in achieving development and providing services to citizens. Local councils represent a form of administrative decentralization, which are institutions that enjoy financial independence, administrative independence, and legal legitimacy, and are the closest to the local community. They are also the link between the citizen and the official authorities. In this research paper, we will highlight the most important mechanisms on which the municipality is based in order to achieve development and confront obstacles to financial deficits.

Keywords: Municipal. Domestic Financing., Development. The Reformation

1. مقدمة:

تأتي أهمية البلدية كواحدة من عوامل التنمية الهامة حيث أن البلدية تعتبر تنظيم اقليمي في الأساس اختصاصها منطقة قد تكون حضرية أو ريفية أو تجمع بين الاثنين، وتتوزع بها الصلاحيات والسلطات بمقتضى القانون وهذه البلديات بمختلف أحجامها، ومواقعها تشمل هياكل اقتصادية واجتماعية محلية

إن تحقيق التنمية الشمولية بواسطة البلدية يرتبط بطبيعة حياة المدينة وخصوصية كل مدينة والقطاعات التي تتميز بها سواء كانت القطاعات زراعية أو صناعية أو السياحية أو التجارية كما أن مسؤولية البلدية في تحسين أوضاع سكانها وتنمية المجتمع المحلي هي التركيز على الانسان باعتباره العنصر الرئيسي والمحرك والهدف من التنمية ورفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان. وبما أن البلدية هي القاعدة الأساسية للجماعات المحلية، فدراستنا ستشخص دور بلديات ولاية المسيلة باعتبارها جزء من أدوات التنمية.

وبالتالي نلخص إلى طرح التساؤل:

عن حدود دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية؟ والى أي حد تقوم الجماعات المحلية بالدور المنوطة بها كاملاً؟ وما هي حدود تدخلها في المخطط التنموي والاقتصادي والاجتماعي بعيداً عن قيود الوصاية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل السؤالين التاليين :

أ- هل تقوم البلدية –كفرع من فروع الجماعات المحلية- بمهامها باستقلالية تامة ام انها تعاني من قيود؟

ب- ما درجة تأثير الرقابة الممارسة من طرفي السلطة الوصية على استقلاليتها إدارياً ومالياً؟

فرضيات الدراسة

_ضعف ومحدودية الموارد المالية يؤثر على منجزات البلدية.

_ يواجه المجلس الشعبي البلدي معوقات متعددة أمام تلبية احتياجات المواطنين بفعل رقابة الوصاية

2. مفهوم التمويل المحلي للجماعات المحلية:

من الأهمية بمكان وضع مشاكل التمويل في أول العقبات التي تقابل الإدارة المحلية في كافة مراحلها من بداية نشأتها إلى الآن، ويعرف التمويل المحلي بأنه كل الموارد المالية المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الجماعات المحلية بصورة تحقق أكبر معدل للتنمية عبر الزمن ، و تعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق تنمية محلية منشودة من خلال التعريف تتضح العلاقة الطردية بين التنمية المحلية والتمويل المحلي فكلما زاد التمويل المحلي زادت معدلات التنمية هذا من جهة، وكلما زاد التمـويل المحـــلي زادت درجة استقلالية الجماعات المحلية من جهة ثانية ، إذا التمويل المحلي الذاتي قد تقاس به درجة الاستقلالية المالية، وعلى ضوء ذلك تقسم مصادر التمويل المحلي إلى :

أ- الموارد الذاتية :

-الضرائب المحلية.

-الموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل واستثمار المرافق المحلية.

-الإعانات والقروض .

ب- موارد مالية خارجية :

-الإعانات الحكومية.

-القروض.

-التبرعات والهبات

2- مميزات التمويل المحلي :

يتضح أن التمويل المحلي له دور كبير في تحقيق التنمية المحلية وهذا في حالة توافر الموارد المطلوبة، ولكن تنوع مصادر التمويل بالمحليات نظرا لتنوع الخدمات المقدمة من جهة ، و اختلاف المشروعات من جهة أخرى ، و من أهم الموارد المالية الذاتية للمحليات مورد الضرائب إذ أن الإصلاح الضريبي لسنة 1991 لم يأتي إلا لسوء التقدير و التعقيدات المختلفة و لذلك فان اتجاهات الإصلاح ركزت على أهداف تقنية و أخرى اقتصادية و مالية و اجتماعية، ففي هذا السياق يمكن أن تقوم بتوضيح الشروط الواجب توافرها في المورد المالي المحلي من خلال تمييزها عن غيرهـا، ومـن أهـــم هذه الشروط:

أ- **محلية المورد:** أي المورد يقع في نطاق الإدارة المحلية.

ب- **ذاتية المورد:** من حيث استقلالية المورد في تقدير سعره وتحصيله وفي حدود معينة.

ت- **سهولة تسيير المورد:** بتقديره وكيفية تحصيله وتكلفة تحصيله.

ولا يعني إطلاقا التركيز على أهمية التمويل المحلي الدعم الكلي للاستقلال الإداري للمجالس المحلية، بل التغطية الكاملة للنفقات المحلية إن أمكن ذلك. فتبقى إعانات الدولة لكن بنسبة معينة ويأتي ذلك للأسباب:

- رقابة السلطات المركزية على الوحدات المحلية والعاملين بها .

- التوازن بين الوحدات الغنية ذات المورد والوحدات الفقيرة، وهو معيار يقضي في التفاوت على مستوى تقديم الخدمات.

- القضاء على ارتفاع معدل الضرائب في الوحدات (الجهات) المحرومة والفقيرة ومما سبق نرى أن الجماعات المحلية تعاني مشاكل كثيرة وعلى وجه الخصوص التمويل المحلي ويدخل ذلك فيما يسمي بمالية الإدارة المحلية .

3- مالية الإدارة المحلية :

تعتبر المالية المحلية أحد فروع المالية العامة ، نظرا لأنها تتضمن القواعد المنظمة للإيرادات و النفقات ، و يقصد بالمالية المحلية ، مجموعة الظواهر و القواعد المتعلقة بالإيرادات و النفقات و التي تخص الهيئات المحلية و لها ميزات منها أن الموارد المالية ذات مرونة محدودة ، و ذات طابع محلي1

و على اثر ذلك تعتبر المالية معيارا و مؤشرا فاعلا و الذي من خلاله يظهر عمل الهيئات المحلية و قدرتها على التسيير ، هذا المعيار أصبح يدخل تحت ما يسمى بالتسيير العمومي GESTION PUBLIQUE العقلاني و الذي يهدف إلى البحث عن الفعالية و الكفاءة LA RECHERCHE DEFFECIENCE ET DEFFICACITE و من ضمنه التسيير المالي المحلي LA GESTION FINANCIERE PUBLIQUE للإشارة أن المالية المحلية تتأثر بقانون المالية السنوي2

4- الإصلاحات المالية:

إنّ من أهم الإصلاحات المالية للجماعات المحلية تمثلت في تجديد الجباية المحلية و إصلاح مدا خيل الأملاك بالإضافة إلى الاقتراض البنكي و إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

4-1)- تجديد الجباية:

تمثل الجباية الأداة الأساسية لتمويل التنمية المحلية مما يستوجب إعادة الاعتبار لموارد الجباية المحلية، وهذا التجديد يكون عن طريق إشراك البلديات في الجباية المحلية بغرض رفع مر دودية الضرائب الموجودة عن طريق إشراك الجماعات المحلية في تحديد وعاء الضريبة و نسبها و كيفية تغطيتها .

إن منح هذه الصلاحيات للجماعات المحلية يهدف إلى تقريب إدارة الجباية من الموطن الموصول إلى رفع مر دودية الضرائب، وباعتبار أن الجماعات المحلية هي المستفيدة الأولى من الجباية المحلية وهي بحاجة إلى الأموال وجب علها البحث عنها وتحصيلها.

وكذلك يمكن للدولة التخلي عن بعض الضرائب لصالح الجماعات المحلية إذا كانت تؤدي إلى تحسين الوضعية المالية للبلديات والولايات، وتعطي الدولة بذلك من منح إعانات التسيير والتجهيز لهذه الهيئات.

4-2)- إصلاح مداخيل الأملاك:

إن مدا خيل الأملاك بالنسبة للبلديات تعتبر ضعيفة ولهذا وجب إعادة الاعتبار لها وذلك بالتحكم في تسييرها ، فالجماعات المحلية تتوفر على أملاك عقارية ومنقولة معتبر يمثل استعمالها من3 طرف الآخرين لأغراض خاصة مصدرا ماليا معتبرا يجب تثمينه و الرفع من مردوده .

4-3)- العقود البلدية للنجاعة :

يبرم العقد البلدي للنجاعة بين البلدية ممثلة في شخص رئيس المجلس الشعبي البلدي من جهة و ممثلين آخرين من جهة أخرى و هم ممثل عن الإدارة المركزية و ممثل عن المجلس الوطني للتخطيط و ممثل عن أحد البنوك (مثلا بنك التنمية المحلية) .

و تهدف هذه العقود إلى إعادة تأهيل البلدية بتشخيص واقعها و اقتراح برامج تصحيحه على المدى القصير و المتوسط تسمح لها بتحسين قدراتها في التسيير و التحكم الحسن في المشاكل المتعلقة بها و الغاية من ذلك هي تحقيق التوازن المزاني للبلدية، ويحدد عقد النجاعة إجراءات داخلية وأخرى خارجية.

- إجراءات داخلية : تهدف إلى تحسين قدرات البلدية بواسطة التحكم في تنظيم تسيير الموارد البشرية و المادية .

- إجراءات خارجية : تسمح بتدعيم العمليات التصحيحية بمساعدات مالية سواء من قبل الدولة أو البنوك الأخرى .4

أ- المعاهدات البلدية :

تتضمن هذه المعاهدات إنجاز مشاريع تتجاوز بلدية واحدة و تحمل منفعة لعدة بلديات متجاورة ويتمثل دورها في تقسيم الأعباء بين البلديات و بالمقابل تحقيق التنمية و يتمثل الهدف منها في:5

- تطوير الاستثمار المحلي .

- إدماج الجماعات المحلية في نسق التنمية المحلية .

- تنسيق المجهودات بين البلديات لإنجاز عدد من التجهيزات و تحسين الخدمات .

- ب تجديد الاقتراض المصرفي:

إن إعادة النظر في شروط الاقتراض المصرفي تستدعي تحرير النظام القانوني في هذا المجال وللاعتراف للجماعات المحلية بحق المبادرة بطلب قروض بنكية حسب قدراتها المالية شريطة أن تكون القروض طويلة المدى وتتشكل ضماناتها من موارد دائمة وبذلك يصبح القرض المصرفي وسيلة فعالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية بتجديد الادخار المحلي و تسهيل إدماج الجماعات المحلية في البرامج الوطنية للتنمية .6

ج)- الشركات المختلطة:

وهي شركات تساهم فيها الجماعات المحلية تفوق 50% أما الباقي فقد يكونوا متعاملين خواص أو عموميين كغرف التجارة والصناعة، وتهتم هذه الشركات بـ:

- ترقية نشاط البناء و التسيير العقاري.

- ترقية و استغلال المرافق العمومية.

إن من أهم مبررات اللجوء إلى مثل هذا النوع من الشركات هو التحول نحو اقتصاد السوق وتلاشي التفرقة بين القطاعين العام والخاص.

5)- إصلاح الصندوق المشترك للجماعات المحلية :7

نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف تكوين التضامن المالي مابين الجماعات المحلية .

والصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المرسوم 86-266 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي و يتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات والولايات.

I. الطريقة والإجراءات:

نظرا لكبر حجم المجتمع البشري لموضوع الدراسة فقد تم اختيار عينة تمثل المجتمع الكلي للبحث. حيث أن ولاية المسيلة تضم 47 بلدية، تم اختيار نسبة 20%من المجموع العام للبلديات فكانت العملية الحسابية كالآتي:

47 بلدية %100

%20 س

ومنه س= 100/20.47 = 9.4

ومنه كان الناتج 9.4 أي ما يقارب 10 بلدية. فقد تم اختيار 10بلديات (مجالس محلية) والجدول التالي يوضح عدد أعضاء المجالس المحلية في البلديات المختارة..

جدول رقم (01): يوضح عدد أعضاء المجالس المحلية

الرقم	البلدية	عدد الأعضاء
01	بوسعادة	33
02	عين الملح	19
03	عين الريش	19
04	بئر الفضة	13
05	اسليم	13
06	عين سيدي أمحمد	13
07	عين فارس	19
08	الهامل	13
09	محمد بوضياف	13
10	جبل الساعد	13
المجموع	10	168

ومنه فإن عدد أعضاء المجالس المحلية في البلديات كان 168 عضوا.

جدول رقم (02) يوضح توزيع الإجابات حول عبارة: المنصب الذي تشغله في المجلس الشعبي البلدي

المنصب	التكرار	النسبة
رئيس المجلس الشعبي البلدي	8	5,3
نائب رئيس المجلس الشعبي البلدي	19	12,7
عضو	123	82,0
المجموع	150	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح لنا من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة هم أعضاء بـ 123 عضوا و بنسبة 82 % في حين نجد نواب رؤساء المجالس ب 19 نائبا بنسبة 12.7 %في حين الفئة الأقل هي رؤساء المجالس المحلية بـ 8 رؤساء وبنسبة 8 % وهذا أمر منطقي لأن مجتمع البحث لدينا هو 10 بلديات، أما بالنسبة للنواب فهذا بالنسبة لرئيس المجلس الشعبي البلدي يساعده نائبان أو عدة نواب حسب عدد المقاعد في المجلس الشعبي البلدي.

جدول رقم (03): يوضح توزيع الإجابات حول عبارة: الموارد المادية كافية لتحقيق احتياجات المواطنين.

			الاسباب في حالة الاجابة بـ –لا–				المجموع
			نقص الجهود الذاتية للمواطنين والاعتماد كليا على الدولة	سوء توظيف الموارد المتاحة	ضعف المساعدات الحكومية	نقص الموارد من متحصلات المدينة	
الموارد المادية كافية لتحقيق احتياجات المواطنين	نعم	التكرار	0	0	1	4	5
		النسبة	% 0	% 0	% 7	% 2.7	% 3.3
	لا	التكرار	46	28	23	48	145
		النسبة	% 30.7	% 18.7	% 15.3	% 32.0	% 96.7
المجموع			50	29	23	48	150
			% 33.3	% 19.3	% 15.3	% 32.3	% 100

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول يتضح أنه ينقسم إلى قسمين فنجد أن 145 عضوا و بنسبة 96.7 %أجابوا بأن الموارد غير كافية في حين نجد نعم 5 أعضاء بنسبة 3.3 %أما الأسباب بالنسبة للذين أجابوا بـ "لا" فنجد أن 4 عضوا وبنسبة 32 % أكدوا أن نقص الجهود الذاتية للمواطنين والاعتماد كليا على الدولة هو السبب في نقص الموارد، في حين يرجع 46 عضوا وبنسبة 30.7 % ذلك إلى نقص الموارد من متحصلات المدنية، أما 28 عضوا وبنسبة 18.7 %يرجعون ذلك إلى ضعف المساعدات الحكومية، في حين نجد 23 عضوا بنسبة 15.3 % أرجعوا ذلك إلى سوء توظيف الموارد المتاحة، من خلال الجدول يمكن تفسير ذلك لعدة أسباب منها الزيادة السريعة في نفقات أجور وتكاليف مستخدمي البلدية والتي تمثل من ميزانية مصاريف الكهرباء والانارة العمومية مما أدى ذلك إلى تراكم الديون، كما أن البلدية تتحمل بعض المصاريف والتي هي من صلاحيات وزارة معينة، كذلك يمكن ارجاع ذلك إلى الاعتماد على خلق مواد ذاتية.

أما السبب المهم فهو في عدم وجود خطط إستراتيجية بعيدة المدى لدى معظم البلديات لإيجاد مشاريع استثمارية بحيث تدر هذه المشاريع دخلا ثابتا على البلدية يساعدها في تدبير شؤونها المالية.

جدول رقم (04): يوضح توزيع الإجابات حول سؤال: ما المناسب حتى يمكن زيادة الموارد ؟

الإجابات	التكرار	النسبة
فرض رسوم ومتحصلات جديدة	57	38,0
استثمار وتوظيف الموار المتاحة	74	49,3
اخرى اذكرها	19	12,7
المجموع	150	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح لنا ان 74 عضوا وبنسبة 49.3 % يرون أن استثمار وتوظيف الموارد المتاحة هو الحل المناسب لزيادة موارد البلدية، في حين نجد 57 عضوا يرون وبنسبة 38 % بأن فرض رسوم ومتحصلات جديدة يمكن بخلق موارد جديدة، أما الذين عبروا بحلول أخرى 19 عضوا وبنسبة 12.7 %.

ومنه يمكن أن نستنتج أن أغلب البلديات لا تستثمر في ممتلكاتها فيما يخدم مصلحة مواطنها ويعزز مداخيلها، ويحد من مصاريفها، وذلك بكراء المحلات والسكنات، تحصل مقابل الخدمات العمومية خاصة فيما يتعلق بتسيير مختلف الشبكات كالمياه، التطهير، النظافة، ومحطات التفريغ العمومي

جدول رقم (05): يوضح توزيع الإجابات حول عبارة: وجود الاستقلالية المالية بالنسبة للبلديات.

الإجابة	التكرار	النسبة
نعم	39	26,0
لا	111	74,0
المجموع	150	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول يتضح أن 111 عضوا وبنسبة 74% من المبحوثن عبَّروا بوجود الاستقلالية المالية وبنسبة 26 % من المبحوثين.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن تدخل السلطة المركزية في مالية البلديات يتمثل في التدخل المباشر للسلطة المركزية وهو تدخل واضح يتم عن طريق القوانين التي يتضمنها قانون البلدية وقانون المالية.أما التدخل غير المباشر وهو تدخل غير واضح، أن أنه لا يظهر في النصوص القانونية المرتبطة بالبلدية، ويمارس عن طريق التعليمات المتتالية،والتي تنزل مشكل متكرر على الهيئات المسيرة للبلدية، وكذلك يمكن الإشارة أن العديد من رؤساء المجالس المحلية ربط الاحتجاجات المسجلة بالإجراءات التعجيزية التي من شأنها تعطيل الخدمة، والتكفل باحتياجات المواطنين .فشراء عجلات لشاحنة النفايات مثلا يتطلب مناقصة تستغرق مدة طويلة.

جدول رقم(06): يوضح توزيع الإجابات حول أهم مورد ذاتي لبلديتك

المورد	التكرار	النسبة
الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم	54	36,0
الموارد التاتجة عن استثمار المرافق المحلية	83	55,3
اخرى	13	8,7
المجموع	150	100,0

المصدر: من إعداد الباحثين

من خلال الجدول نجد أن 83 عضوا وبنسبة 55.3% من مجموع المبحوثين يرون ان استثمار المرافق المحلية هو أهم مورد ذاتي للبلدية، في حين نجد ان 54عضوا وبنسبة 36% في رأيهم أن الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم يعتبر أهم مورد في حين عبر 13 عضوا وبنسبة 8.7% بوجود موارد أخرى.

ورغم ذلك فإن الكثير من الأعضاء عبروا على أن المداخيل الخاصة بالبلدية منعدمة، ويتم الاعتماد على مختلف البرامج (مخطط البلدية للتنمية –الصندوق المشترك-إعانات الولاية).

6. نتائج الدراسة (تحليل ومناقشة)

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج تلخص دور الجماعات المحلية في التنمية. ويمكن عرض نتائج الدراسة على النحو الآتي :

_ضعف ميزانية الجماعات المحلية: حيث أن الميزانية تنقسم إلى نوعين: فهناك ميزانية التسيير التي يقصد بها المداخيل الذاتية للجماعات المحلية، ومداخيل الضريبة على القيمة المضافة، وكذا ميزانية التجهيز التي تتشكل من الفائض المحقق ومن القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية التي من بينها صندوق تجهيز الجماعات المحلية.

_قلة الموارد المحلية حيث إن قصور الموارد المادية والإمكانات العملية يجعل الجماعات المحلية عاجزة على القيام بعبء المسؤوليات الملقاة على عاتقها، فالإيرادات المحلية ضعيفة ولا ترتقي إلى المستوى المطلوب. حيث تعتبر التمويل المحلي من أصعب المشاكل التي تعاني منها الهيئات المحلية في بلوغ أهدافها وتحقيق غاياتها وهي تنمية المجتمع والعمل على تطويره، حيث يعتبر عمليات التهيئة، وهو عامل من شأنه أن يحد التنمية، فتنفيذ البرامج وتوجيه المشاريع يكون مرتبطا بمدى إمكانية الجماعات المحلية وبأهمية مداخيلها.

وهكذا يتضح أن الجماعات المحلية، تشكو من محدودية الموارد، مما يجعل هذه المجالس محدود على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حتى أن الضرائب ما يتأخر استخلاصها، مع العلم أن مبالغها تكون قد برمجت في إطار ميزانية السنة.

إن عمليات التنمية الحضارية بالنسبة للجماعات المحلية تتطلب رفع المصاريف المخصصة لإقامة تجهيزات أساسية ولتشجيع الأنشطة الاقتصادية وتطوير الخدمات.

- وجود نوع من التداخل والازدواجية في الصلاحيات والمسؤوليات، وتعدد التشريعات وتضاربها وعدم ملائمتها للظروف المستجدة.

- ضعف برامج التدريب والتأهيل لأعضاء المجالس.

- كشفت الدراسة عن العديد من المعوقات التي تحول دون تحقيق الجماعات المحلية للتنمية الحضارية، وتمثل الجوانب المالية، إضافة إلى القصور في الجانب التشريعي والذي يجب أن يحدد دور الجماعات المحلية ويشاركها في عملية المراقبة والمتابعة لعملية التنمية أهم معوقات المجالس المحلية من تحقيق أهدافها ومن تحقيق التنمية المحلية.

- كشفت الدراسة أن قلة الإمكانيات المادية والبشرية والتنظيمية، ونقص في المعلومات أهم الأسباب التي أدت إلى بروز معوقات الجماعات المحلية.

- صلاحيات المجلس المحدودة ويتمثل هذا السبب في إعطاء الجماعات المحلية صلاحية الإشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المكلفة بإنجاز المشاريع.

7. الخاتمة:

وكخلاصة فإن الأوضاع القانونية والفنية ذات الصلة بالجماعات المحلية في الجزائر لا تتمتع بالمرونة والدقة والموضوعية التي تجعلها قادرة على إطلاق المبادرات والطاقات المحلية، بالرغم من نصوصها القانونية التي تبدوا منسجمة إلى حد ما مع إعطاء دور كبير للمستويات المحلية في إدارة شؤونها أضف إلى ذلك طغيان الجانب المركزي في صنع القرار وبالتالي فإن المجتمع المحلي يتعلق دائما بالمركز فالحكومات المتعاقبة كرست ثقافة المركزية لدى الشعب، فصار يتعلق بالحكومة أينما ذهبت، وتغنى بنعمها وهو في واقع الحال يعاني من إجراءاتها وقوانينها وقراراتها وأزماتها.

بيد أن ذلك المنهج أدى إلى تعاظم المشكلات وتدني الخدمات في البلديات. وترتب على ذلك كله أن الأداء على المستوى المحلي اتسم بالبطء والبيروقراطية وعدم الاستمرارية، وأحجم القادرون على العطاء من القيادات المحلية أن يخوضوا انتخابات المجالس الشعبية البلدية. ومن ثم فجاءت الانتخابات في الغالب الأعم بأعضاء غير قادرين عن التعبير الدقيق للمشكلات المحلية. وتوقف دور المجالس الشعبية المحلية عند حد التوصيات دون القرارات ومن ثم فإن أهم ركائز نظام الجماعات المحلية لم يتوفر فالسكان المحليين أو ممثليهم لم يدبروا شؤونهم المحلية بأنفسهم أو يتخذوا القرارات ذات الطابع المحلي سواء تلك المتعلقة بخطط التنمية أو تطوير الخدمات المحلية ورفع كفاءة أدائها أو إرادة مواردهم، بل إن فرص تعبيرهم عن احتياجات تتضاءل في ظل هيمنة الأجهزة التنفيذية المحلية.

وعلى الجانبين التنفيذي والشعبي فإن المستويات المحلية لا تدير مواردها بل غنها أصلا لا تحصل عليها بل إن الحكومة المركزية تجمع كل الموارد ثم تعيد توزيعها، ودور الجماعات المحلية تقتصر على إنفاقها وفق القواعد التي تحددها وزارة المالية.

يضاف إلى ذلك عدم قيام المجالس المحلية بأي أنشطة مثل الجلسات أو المؤتمرات التي تدعم توسيع دائرة مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تهم السكان المحليين، كما أن المجالس الشعبية المحلية، لا تصدر أي مطبوعات تشرح فيه أعمال وأنشطة المجلس الشعبي أي أن العلاقة بين المجلس والسكان المجلس تتركز على يوم الانتخاب أو خلاف علاقة بينهم بهدف كسب أصوات السكان يوم الانتخاب.

وبالنسبة للميزانية هناك نوعين : ميزانية التسيير التي يقصد بها المداخيل الذاتية للجماعات المحلية ، ومداخيل الضريبة على القيمة المضافة، وكذا ميزانية التجهيز التي تتشكل من الفائض المحقق ومن القروض الممنوحة من طرف المؤسسات المالية التي من بينها صندوق تجهيز الجماعات المحلية.

فقلة الموارد المحلية من حيث أن قصور الموارد المادية والإمكانيات العملية يجعل الجماعات المحلية عاجزة عن القيام بعبء المسؤوليات الملقاة على عاتقها ، فالإيرادات المحلية ضعيفة ولا ترق إلى المستوى المطلوب، حيث يعتبر التمويل المحلي من أصعب المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية في بلوغ أهدافها وتحقيق غاياتها وهي تنمية المجتمع والعمل على تطويره، بحيث يعتبر عمليات التهيئة-وهو عامل من شأنه أن يحد عمليات التنمية"، ومنه فتنفيذ البرامج وتوجيه المشاريع يكون مرتبطا بمدى امكانية الجماعات المحلية وبأهمية مداخيلها.

8. التوصيات :

- خلق موارد مالية جديدة تتماشى واحتياجات المواطنين.

- القيام بدورات تكوينية لرؤساء المجالس المحلية بالمسيلة ، في التسيير المالي وذلك من اجل توحيد العمل المالي في باقي بلديات مسيلة .

- إعطاء نوع من الحرية في التصرف للبلديات خصوصا البلديات الهامشية التي تقع على حدود متاخمة للولايات المجاورة وتبعد هن مقر الولاية بعدة كيلومترات و ذلك تماشيا مع اللامركزية الإدارية .

- تبني نمط الحوكمة التشاركية لمعرفة الاحتياجات الحقيقية للساكنة المحلية لاسيما ان بعض البلديات في مسيلة تعاني من تهميش و نسيان مركزي .

9. قائمة المراجع:

- خالد سمارة الزعبي، **التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية**، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان الأردن، 1995، ص36-37.
- 2- موسى دحماني : مداخلة بعنوان " واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية " ملتقى الدولي لتسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2003
- 3_عبد الرزاق الشيخلي : الإدارة المحلية ، دار المسيرة للنشرة ، عمان ، 2001، ص 17.
- 4__محمد حاجي مداخلة بعنوان " التمويل المحلي و إشكالية العجز في ميزانية البلدية " المقدمة في إطار الملتقى الدولي " تسيير الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية "، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003.
- 5– موسى دحماني : مداخلة بعنوان " واقع الجماعات المحلية في ظل الإصلاحات المالية " ملتقى الدولي لتسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ، 2003
- 6__مسعود شهوب : أسس الادارة المحلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، صن68
- 7_موسى دحماني : مرجع سابق ، ص ،05 .
- 8_مسعود شهوب : مرجع سابق ، ص ، 71 .
- 9_ قانون90-08المؤرخ في 07 ابريل 1990 والمتعلق بالبلدية.
- 10_قانون90-08المؤرخ في 07 ابريل 1990 والمتعلق بالولاية.